ليبيا

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	6.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	26.2
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	3813.3
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	109.0
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات[أ]	72.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2006)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

دخلت ليبيا عام 2021 وهي دولة منقسمة على نفسها وتتطلع إلى التعافي ورأب الصدع. ومع اشتداد الصراع وإغلاق الحقول والموانئ النفطية، سجل الاقتصاد أحد أسوأ معدلات الأداء على الإطلاق في معظم عام 2020. وبداية من منتصف سبتمبر/أيلول، أدى التقارب بين الفصائل السياسية/العسكرية إلى حدوث انفراجة للاقتصاد الليبي، لطالما كان في أمس الحاجة إليها، مما حدّ من الهبوط في إجمالي الناتج المحلي عند 31.3% سنوياً. وأوقد انتخاب حكومة وحدة وطنية في أوائل عام 2021 شعلة الأمل من جديد، لكن مازالت هناك تحديات هائلة أمام برنامج إعادة التوحيد في المستقبل.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

دخلت ليبيا عام 2020 وهي لا تزال منقسمة فعلياً على نفسها في ظل وجود جهتين سياسيتين وعسكريتين تتصارعان للسيطرة على حكم البلاد، حيث سيطرت حكومة الوفاق الوطني على المناطق الغربية المحيطة بطرابلس، وسيطرت الحكومة الانتقالية، بدعم من الجيش الوطني الليبي (LNA)، على مناطق أخرى. وتحكم البنك المركزي في طرابلس في المعروض النقدي والاحتياطيات في البلاد، في حين حاكاه الفرع الشرقي فيما يخص وظيفة طباعة الأوراق النقدية. وكانت شركة النفط الوطنية في طرابلس المسؤولة الوحيدة عن صادرات النفط؛ ولكن جهاز حرس المنشآت النفطية القائم على حماية الأصول النفطية، انقسم بين القوتين الغربية والشرقية.

وقد بات جلياً أمام الليبيين مدى الأثر المدمر لهذه الانقسامات التي زاد من أوارها وجود مشكلات في التنسيق. وأدى الإغلاق الذي فرض في يناير/كانون الثاني 2020، واستمر لمدة 9 أشهر، إلى تقليص إنتاج البلاد من النفط الخام إلى 228 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال مدة الإغلاق، أي أقل من سدس قيمته في عام 2019. وفي مثل هذا الاقتصاد الذي يعاني بشدة من عدم التنوع، حيث تشكل المحروقات أكثر من 60% من إجمالي الناتج المحلي و90% من إيرادات المالية العامة، شكل ذلك ضربة موجعة، أدت إلى إبطال شبه كامل لآثار النفقات الإنمائية. وعلى الرغم من المحدودية الشديدة للبنية التحتية والخدمات الصحية من جراء سنوات من الصراع، جاءت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لتلقي بمزيد من المصاعب على كاهل الليبيين الذين يئنون تحت وطأة الصراع. وأظهر مسح أجراه مؤخراً برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي أن 10% من الليبيين قد عانوا من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2020. وكان انعدام الأمن الغذائي أعلى في المناطق الشرقية والجنوبية، مع وجود اتجاهات لتدهور الأحوال في طبرق ومرزق والكفرة منذ مايو/أيار 2020.

وثمة ما يدعو إلى تفاؤل حذر بشأن جهود التعافي ورأب الصدع، لكن لا تزال هناك مخاطر كبيرة تهدد تلك المساعي، حيث ساعد اتفاق وقف إطلاق النار، في أكتوبر/تشرين الأول 2020، على استئناف إنتاج النفط ليصل إلى 1.25 مليون برميل يومياً بحلول ديسمبر/كانون الأول. وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، وافق الطرفان أيضاً على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر/كانون الأول 2021، وتكليف مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتيسير الانتقال. ومع ذلك، لا تزال الانقسامات السياسية والاقتصادية الكامنة تشكل تحديات متصاعدة، كما أن التأثيرات الدولية المتنافسة تهدد بإخراج العملية عن مسارها.

التطورات الأخيرة

سجل الاقتصاد الليبي، في معظم عام 2020، أسوأ أداء له على الإطلاق. وحتى مع انتعاش عائدات النفط في الربع الأخير، لم يتمكن الاقتصاد من التعافي من خسائره السابقة، وسجل انخفاضاً حقيقياً بنسبة 31.3% في إجمالي الناتج المحلي. وفي المتوسط، قدر إنتاج النفط في عام 2020 بنحو 405 آلاف برميل يومياً، وهو ما يقرب من ثلث الإنتاج الفعلي في عام 2019 (الشكل 1).

وبلغ إجمالي إيرادات المالية العامة 23 مليار دينار ليبي في عام 2020، أي نحو 40% منها في عام 2019. وقد أدى الهبوط في العائدات النفطية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، حيث بلغ 45.9 مليار دينار ليبي مقابل 56.2 مليار دينار ليبي قبل عام، في انخفاض بنحو 20% بالقيمة الاسمية.

الشكل 1 ليبيا/إنتاج النفط

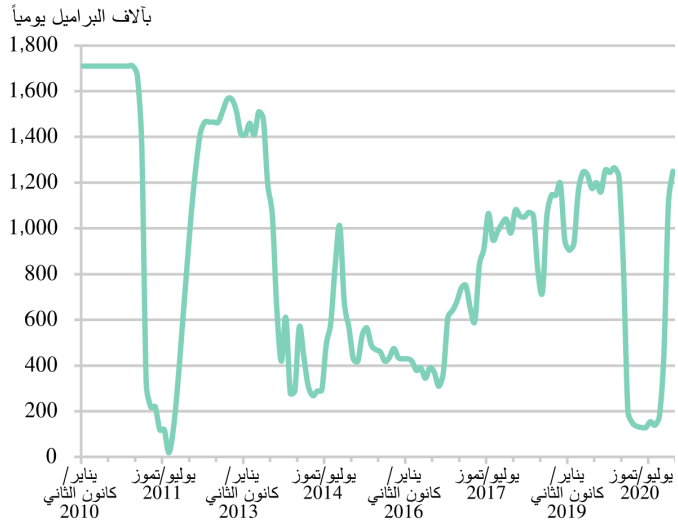

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الشكل 2 ليبيا/سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالسوق الموازية

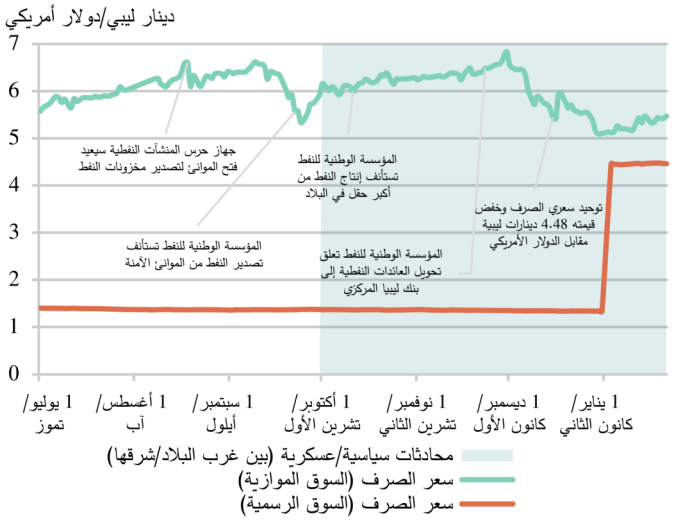

المصدر: السلطات، وحسابات البنك الدولي.

وبلغ الدعم، بما في ذلك دعم الوقود والكهرباء والمياه والصرف والمرافق الصحية والإمدادات الطبية، 5.6 مليارات دينار ليبي، أو 16% من إجمالي النفقات. وكانت النفقات الإنمائية صغيرة للغاية هذا العام – إذ بلغت 1.8 مليار دينار ليبي أو 5% من إجمالي الإنفاق، في مقابل 4.6 مليارات دينار ليبي في عام 2019. وألغيت جميع مشروعات الإنفاق الرأسمالي لعام 2020 بالأساس. وعلى الرغم من ذلك، سجل رصيد المالية العامة الكلي عجزاً بنسبة 64.4% من إجمالي الناتج المحلي.

وقد حدّ انهيار العائدات النفطية من قدرة السلطات النقدية والمالية العامة على الدفاع عن ربط سعر صرف العملة الوطنية، وفي 16 ديسمبر/كانون الأول، لأول مرة في خمس سنوات، وافق مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على خفض قيمة الدينار الليبي من دينار ليبي واحد لكل 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة إلى دينار ليبي واحد لكل 0.156 وحدة حقوق سحب، خاصة اعتباراً من 3 يناير/كانون الثاني 2021، ويعادل ذلك: 4.48 دنانير ليبية لكل دولار أمريكي واحد، وذلك على أساس سعر صرف قدره 1.44 دولار لكل وحدة حقوق سحب خاصة (الشكل 2). وسيسري السعر الجديد على جميع معاملات النقد الأجنبي الحكومية والتجارية والشخصية، ومن شأنه أن يسد إلى حد كبير الفارق المتنامي بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء، وأن يجعل كذلك الرسوم المفروضة على مبيعات الصرف الأجنبي أمراً غير ضروري.

كما أثرت تحركات أسعار الصرف على أسعار المستهلكين في ليبيا، التي تعتمد إمدادات الغذاء المحلية بها اعتماداً كبيراً على الواردات (على سبيل المثال، يتم استيراد 90% من الحبوب). ففي ديسمبر/كانون الأول، كان سعر سلة الإنفاق الدنيا أعلى بنسبة 12.8% من أسعار ما قبل جائحة كورونا في مارس/آذار، في حين تجاوزت منطقتا الشرق (755 ديناراً ليبياً) والجنوب (856 ديناراً ليبياً) المتوسط الوطني (710 دينارات ليبية). ووفقاً للمسح الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، ذكرت الأسر المعيشية أن ارتفاع الأسعار كان أكبر صدمة شهدتها خلال العام الماضي.

الآفاق المستقبلية

في ظل عدم اليقين الذي يلوح في الأفق، من الصعوبة بمكان توقع الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية. ومع ذلك، إذا ظل التقارب الحالي على المسار الصحيح، فإن التعافي الاقتصادي الكبير من ركود عام 2020 يعد قريب المنال خلال العام المقبل. وانتظاراً لانتهاء مشكلات الصيانة الرئيسية التي ما زالت عالقة، من المتوقع أن يصل إنتاج النفط إلى 1.1 مليون برميل يومياً في عام 2021. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انتعاش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 67% في عام 2021. ومن حيث مستوى إجمالي الناتج المحلي، سيظل الاقتصاد أدنى بنسبة 23% من مستواه في عام 2010، أي العام السابق على بدء الصراع.

ومع توقع وصول متوسط أسعار النفط إلى 44 دولاراً للبرميل، فلا يزال من المتوقع أن تشهد البلاد عجزاً مزدوجاً في عام 2021، أي عجزاً في الموازنة العامة بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي (الرصيد الكلي) وعجزاً في الحساب الجاري بنسبة 6.2% من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط العالمية أن يدعم الانتعاش العام في إنتاج النفط بصورة أكبر، ليتخلل بذلك الزيادة في الاستهلاك والاستثمارات الحكومية، ويساند بدوره تعافي الاستهلاك الخاص.

وفي ظل الاعتماد الشديد على الواردات، فمن المتوقع "تحميل" التخفيض الأخير في سعر العملة على الأسعار المحلية في عام 2021. ولكنّ من شأن وجود سوق سوداء واسعة للصرف الأجنبي أن يحدّ من هذا الأثر، حيث كان الانخفاض الفعلي في قيمة العملة قد تكرس في أسعار السوق السوداء. وإجمالاً، من المتوقع أن يبلغ مؤشر أسعار المستهلكين 12% في عام 2021.

وقد اكتمل برنامج إصلاح السياسات الاجتماعية والمؤسسات ويحتاج إلى اهتمام عاجل. كما يحتاج البلد، بجانب السلام والاستقرار، إلى استثمارات عاجلة في البنية التحتية، حيث يتكلف تشغيل 14 محطة من أصل 27 محطة كهرباء غير عاملة نحو 1.1 مليار دولار. وقد تضمنت خطط الموازنة لعام 2021 مخصصاً محتملاً لأعمال الإصلاح على مدى العامين المقبلين، لكن الموازنة لم تُعتمد بعد. كما أن الليبيين يتأثرون بشكل متزايد من جراء جائحة كورونا. فمع تخفيف تدابير الاحتواء، تسارع انتشار الفيروس. وحتى نهاية يناير/كانون الثاني 2021، كانت هناك 116064 حالة مؤكدة و 1802 حالة وفاة من جراء فيروس كورونا. وبات من شبه المؤكد أن معدل الإصابة الحقيقي بهذا المرض لا يتم رصده على نحو جيد، ويتفاقم بسبب عجز قطاع الصحة، الأمر الذي من شأنه أن يبطئ من معدل توزيع لقاحات كورونا، حتى مقارنة بالمعايير الإقليمية. وعلى وجه الإجمال، فإن أي تقدم محتمل في هذه المجالات سيتقلص إذا توقفت عملية إعادة التوحيد.

الجدول 1 **ليبيا**/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018	2019	2020 ت	2021 ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	15.1	2.5	31.3-	66.7
الاستهلاك الخاص	3.6	1.7	12.8-	32.5
الاستهلاك الحكومي	0.0	2.7	21.6-	18.3
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	28.8	17.1	12.7-	40.8
الصادرات، السلع والخدمات	32.2	33.6	64.8-	171.6
الواردات، السلع والخدمات	23.8	43.9	27.5-	40.3
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	9.3	3.0-	2.0-	12.0
سعر الصرف (دولار أمريكي/دينار ليبي)	1.4	1.4	1.4	4.5
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	21.4	11.6	46.4-	6.2-
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	7.0-	1.7	64.4-	9.0-
النفط الخام (مليون برميل في اليوم)	1.0	1.2	0.4	1.1

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.